Distr.: Limited
13 October 2017
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

الفريق العامل المعني بالتعاون الدولي
فيينا، ٩-١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧

فريق الخبراء الحكوميين العامل المعني بالمساعدة التقنية
فيينا، ١١-١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧

مشروع التقرير عن اجتماعي الفريق العامل المعني بالتعاون الدولي وفريق الخبراء الحكوميين العامل المعني بالمساعدة التقنية، المعقودين في فيينا من ٩ إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧

إضافة

ثالثاً- ملخص المداولات (تابع)

الفريق العامل المعني بالتعاون الدولي

جيم- التطورات الأخيرة فيما يخص الحصول على الأدلة الإلكترونية (البند ٤ من جدول الأعمال)

١- نظر الفريق العامل، أثناء جلسته الثالثة المعقودة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، في البند ٤ من جدول الأعمال، المعنون "التطورات الأخيرة فيما يخص الحصول على الأدلة الإلكترونية". وفي إطار هذا البند من جدول الأعمال، شدد متكلمون على التحديات الرئيسية التي تواجهها بلدانهم في الحصول على الأدلة الإلكترونية وتبادلها، وعلى الممارسات الجيدة في هذا الشأن. وأكد معظم المتكلمين على أن الأدلة الإلكترونية تشكل جزءاً حاسماً من عمليات التحقيق في حل القضايا المعقدة والعابرة للحدود الوطنية المتعلقة بالجرائم الخطيرة لأن الجماعات الإجرامية المنظمة تستغل على نحو متزايد ميزة حجب الهوية التي توفرها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحالية في ارتكاب الجرائم واستهداف الضحايا وتوسيع نطاق أنشطتهم، وأيضا في إخفاء منشأ العائدات غير المشروعة. وأشار متكلمون إلى أن تلك الجرائم تشمل الاحتيال، والجرائم المتصلة بالهوية، واستخدام الإنترنت لأغراض إرهابية، والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة النارية، والاتجار

الرجاء إعادة استعمال الورق

بالأشخاص، والجرائم المرتكبة في حق الأطفال والنساء، واستخدام شبكة الإنترنت الخفية (داركنت) لارتكاب تلك الجرائم.

٢- وذكر عدة متكلمين أن عدد طلبات المساعدة القانونية المتبادلة المتعلقة بالحصول على أدلة إلكترونية أو الحفاظ عليها آخذ في التزايد بشكل حاد، في حين أشار متكلمون كُثر إلى أن الأساليب الحالية للتعامل مع هذه الطلبات ليست فعالة بما فيه الكفاية، من حيث المضمون والرد في الوقت المناسب عليها، بسبب طبيعة البيانات الإلكترونية المؤقتة وغير المستقرة. وفي هذا الصدد، شُدد على الأهمية الحاسمة للتعاون والتنسيق مع القطاع الخاص من أجل ضمان الحفاظ على البيانات والوصول إليها. وسلط متكلمون الضوء على ممارسة جيدة تتمثل على الصعيد المحلي في التعاون بين سلطات العدالة الجنائية ومقدمي خدمات الإنترنت لحفظ البيانات الإلكترونية قبل استصدار إذن قضائي للحصول على تلك البيانات؛ وعلى الصعيد الدولي، في تقديم الطلبات المتعلقة بحفظ البيانات قبل تقديم الطلب الرسمي للحصول على المساعدة القانونية المتبادلة. وسلط الضوء أيضاً على استخدام الوسائل الإلكترونية في تقديم طلبات المساعدة القانونية المتبادلة كممارسة جيدة، وقال متكلمون كُثر إن مكاتبهم تتعامل في أغلب الحالات أو كلها مع نسخ إلكترونية من الوثائق. وأشار متكلمون أيضا إلى أن التعاون من خلال منظومات الاتصالات المأمونة (٧/٢٤) تيسِّر حفظ البيانات.

٣- وأبرز العديد من المتكلمين أهمية امتثال الشركات التي تتعامل بالعملات الافتراضية للمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال، بما فيها توصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، كتلك المتعلقة بالتحقق الواجب من العملاء، وتحديد مصدر حركة الموجودات ومقصدها وغايتها، والتصدي لتمويل الإرهاب.

٤- وأكد معظم المتكلمين لزوم التخصص، ومن ثم الأهمية الحاسمة لتنظيم دورات تدريبية للممارسين المعنيين تتناول معالجة الأدلة الإلكترونية واستخدامها في التحقيقات الجنائية والملاحقات القضائية. ولوحظ في هذا الصدد أن موظفي الخطوط الأمامية المكلفين بإنفاذ القانون والمحامين والمدعين العامين والقضاة والعاملين معهم في مجال العدالة الجنائية يحتاجون إلى تدريب مناسب وكاف يمكِّنهم من جمع الأدلة الإلكترونية، وإجراء عمليات الاستدلال الرقمي الجنائي، واستخدام تلك الأدلة في المحكمة وتبادلها مع النظراء الأجانب عند التعامل مع قضايا عابرة للحدود الوطنية. وأعرب عدة متكلمين عن دعمهم لما يقوم به المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في بلدانهم ومناطقهم لتقديم دورات تدريبية بشأن هذه المواضيع، وطلبوا تقديم المزيد من المساعدة التقنية في هذا المجال، على الصعيدين الوطني والإقليمي. ولوحظ أيضا أنه لا بد من وجود قوانين محلية لتكون الأدلة الإلكترونية مقبولة في المحاكم. وقدم العديد من المتكلمين معلومات عن الجهود التي تبذلها بلدانهم من أجل اعتماد تلك القوانين أو تحديثها (القوانين ذات الطابع الموضوعي و/أو الطابع الإجرائي). وأضافوا إلى تلك المعلومات، في كثير من الحالات، معلومات عن مبادرات وطنية اتخذت على الصعيد المؤسسي لإنشاء مراكز تُعنى بالجريمة السيبرانية أو بأمن الفضاء السيبراني من أجل منع الجريمة السيبرانية ومكافحتها، أو لتأسيس وحدات مخصصة لمكافحة الجريمة السيبرانية داخل سلطات العدالة الجنائية وإنفاذ القانون القائمة. وأشار عدة متكلمين إلى أن التعاون مع المنظمات الدولية المعنية، مثل

الإنتربول ومجلس أوروبا، والمنظمات الإقليمية، مثل منظمة الدول الأمريكية، قد أسهم في وضع التشريعات الوطنية المناسبة ذات الصلة بالجريمة السيبرانية والأدلة الإلكترونية.

٥- ونوَّه بعض المتكلمين بعمل فريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية المتعلق بإجراء دراسة شاملة عن مشكلة الجريمة السيبرانية، وشددوا على مزايا أخذ الأعمال المقبلة لذلك الفريق في الاعتبار، وأنها تعود بالنفع أيضاً على مؤتمر الأطراف وفريقه العامل المعني بالتعاون الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بتبادل المعلومات عن التشريعات الوطنية وأفضل الممارسات والمساعدة التقنية وأنشطة التعاون الدولي، المتعلقة بالأدلة الإلكترونية، وذلك وفقا للقرار ٤/٢٦ للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية.

رابعاً- تنظيم الاجتماعين

باء- البيانات (تابع)

٦- في إطار البند ٤ من جدول أعمال الفريق العامل المعني بالتعاون الدولي، أدلى ببيانات ممثلو الدول التالية الأطراف في الاتفاقية: إكوادور، البرازيل، جامايكا، الجزائر، جمهورية تترانيا المتحدة، رواندا، رومانيا، سري لانكا، السودان، سويسرا، الصين، العراق، عُمان، كوت ديفوار، كولومبيا، كينيا، المكسيك، موريشيوس، نيجيريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.